

أحكام وشروط البيع

شركة ناشيونال إنسترومنتس

تُطبَّق الأحكام والشروط المفصلة بموجب هذه ("الاتفاقية") على شراء ("عميلكم") من شركة NI لمعدات NI ("المعدات")، وتراخيص استخدام برامج NI ("البرامج")، والمنتجات التي لا تحمل علامة NI التجارية (المشار إليها معاً بـ "المنتجات")، كما التدريب، خدمات معدات وبرامج NI وخدمات ما بعد البيع ("الخدمات"). يُقصد بـ NI الشركة التابعة لشركة ناشيونال إنسترومنتس المعرّف عنها في التسعير، أو في الموافقة على الطلبية أو الفاتورة، أو في حال غياب أي تعريف للشركة التابعة، فإن المقصود تكون شركة ناشيونال إنسترومنتس. بمجرد وضع طلبية لشركة NI، يوافق العميل على أن يتقيد بنود هذه الاتفاقية. تعترض شركة NI صراحةً على أية أحكام وشروط واردة في طلبية شراء العميل أو أي مستند آخر مماثل لها وترفضها. في حال لم يوافق العميل على هذه البنود، الرجاء إبلاغ شركة NI وإعادة المنتج غير المستخدم في غلافه الأصلي إلى شركة NI خلال خمسة أيام من تاريخ الإيصال بتسليمه.

ما لم يتفق على خلاف ذلك بين NI والعملاء تطبق الاتفاقية الحاضرة إلا إذا دخلت NI والعملاء في إتفاق موقع يطبق على شراء المنتجات أو الخدمات. تطبق هذه الاتفاقية أيضاً في حالة إتفاق موقع و/أو إتفاق ملزم، رسالة، التسعير، طلبية شراء أو وثيقة مماثلة عندما تكون أحكام الاتفاقية الحاضرة، سواء كاملة أو في جزء منها، مدرجة في مثل هذا الإتفاق الموقع و/أو الإتفاق الملزم، رسالة، التسعير، طلبية الشراء أو وثيقة مماثلة بإحالة أو مطبقة بأي طريقة قابلة للتطبيق وفقاً للقانون المرعي الإجراء.

1. الأسعار والطلبات. يتم عرض الأسعار في التسعير الصادر من شركة NI للعميل ("التسعير"). تنتهي مدة جميع التسعيرات عند إنقضاء ثلاثين (30) يوماً من تاريخ الإصدار، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك في التسعير. إذا لم يتم تحديد تاريخ إنتهاء الصلاحية في التسعير سوف يكون تاريخ إنتهاء الصلاحية /30/ ثلاثون يوماً تبدأ من تاريخ الإصدار، وإذا لم يذكر تاريخ الإصدار فإن التسعير سوف ينتهي صلاحيته /30/ ثلاثون يوماً اعتباراً من تسليمها من العميل. إن جميع الطلبيات خاضعة لموافقة بناءً على تقدير شركة NI وحدها. تعتبر الطلبيات مقبولة عند حجز شركة NI للطلبية وإرسال موافقة على طلبية المبيعات. لا تكون شركة NI ملزمة بالتعديلات التي يتم إدخالها على طلبية ما، إلا بناءً على موافقتها الخطية لهذه التغييرات. تحتفظ شركة NI بالحق بإلغاء أي طلبية من دون مسؤولية تجاه العميل في حال كانت أية معلومات مزودة من قبل العميل لشركة NI غير دقيقة. تحتفظ شركة NI بالحق بتعليق أو إلغاء أي طلبية من دون مسؤولية

تجاه العميل في حال كان يترتب على هذا الأخير أية دفعات مستحقة لشركة NI أو لم يكن في وضعية سليمة.

2. الدفع وإصدار الفواتير. يتم الدفع عند وضع الطلبية. في حال الموافقة على تسليف العميل، يستحق الدفع خلال ثلاثين (30) يوماً اعتباراً من تاريخ الفاتورة. يتم تسديد الدفعة بالعملة المدرجة في فاتورة شركة NI. تترتب على جميع المبالغ غير المسددة عند الاستحقاق فائدة يومية بالمعدل الشهري الذي يصل إلى 1.5% أو أعلى نسبة مجازة من القانون المطبق، أيهما أعلى. في حال وجود عدة وحدات في طلبية واحدة، يتم إصدار فاتورة لكل وحدة لدى الشحن. تصبح نافذة بطلب مكتوب من شركة NI جميع الفوائد التي تسري اعتباراً من تاريخ إستحقاق الدفع المتأخر. دفع أي فائدة لا يعفي العميل من أداء جميع الالتزامات الأخرى المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. قد تكون إجراءات الفاتورة المطلوبة من قبل العميل لا تتوافق مع المعايير المعتمدة من قبل شركة NI فتخضع لدفع خمسة في المائة (5%) رسوم إجراءات ولأي مبالغ مطلوب دفعها من قبل شركة NI للسلطات الحكومية لصالح العملاء (إذا كان قابلاً للتطبيق).

3. التسليم، والملكية والمخاطر. تنتقل ملكية ومخاطر المنتجات (بالنسبة إلى البرامج، الوسائل) إلى العميل عند شحن هذه المنتجات من قبل شركة NI، أو مستودعاتها، أو الشركات التابعة لها؛ شرط أن تحتفظ شركة NI بحق التصرف بهذه المنتجات على سبيل الضمانة وبحق ملكيتها لحين قيام العميل بالتسديد الكامل لشركة NI. بالنسبة إلى الطلبيات التي يجب تسليمها ضمن البلد ذاته بناءً على موافقة شركة من شركات NI على الطلبية، تقوم شركة NI بترتيب الشحن؛ إلا أن العميل يبقى مسؤولاً عن رسوم الشحن والتسليم ومعاملاته الواردة في الفاتورة. في حال اختار العميل أن يقوم هو بترتيبات الشحن أو تم وضع الطلبية لدى شركة من شركات NI خارج البلد حيث وجهة الشحن، يكون العميل مسؤولاً بالكامل عن الشحن ومعالجته، بما في ذلك الرسوم، والجمارك، والمعاملات والتخليص. إن تواريخ الشحن المزودة من قبل شركة NI هي عبارة عن تقديرات فقط، ولا تتحمل شركة NI أية مسؤولية عن الخسائر أو الادعاءات الناتجة عن التسليم المتأخر للمنتجات. يتم التنازل عن كافة الادعاءات بالنقص في الشحن ما لم يتم تقديمها لشركة NI خطياً خلال خمسة وأربعين (45) يوماً من تاريخ الفاتورة.

4. الضرائب. تُستثنى من الأسعار أية ضرائب مبيعات، استخدام، خدمات، ضريبة على القيمة المضافة وأية ضرائب مماثلة ("الضرائب") تكون ناشئة عن شراء المنتجات والخدمات ويكون العميل مسؤولاً عنها. في حال

أُعفي العميل من أية ضرائب، عليه أن يزود شركة NI بوثائق الإعفاء الضريبي المناسبة، عند وضع الطلبية.

5. البرامج. إنّ البرامج مرخصة بموجب اتفاقيات ترخيص البرامج، الممنوحة مع البرامج، أو في غياب اتفاقيات الترخيص هذه، فبموجب اتفاقية ترخيص برامج ناشيونال إنسترومنتس المتوفرة على <http://www.ni.com/legal/license> وقت الطلبية، والتي تبعاً للإشارة إليها تعتبر مدرجة في هذه الاتفاقية وتشكّل جزءاً لا يتجزأ منها. تكون كل البرامج مرخصة وغير مباعه، كما أن البرامج تبقى ملكاً للمرخّص/المرخّصين المعنيين.

6. المنتجات التي لا تحمل علامة NI التجارية. إنّ المنتجات التي لا تحمل علامة NI التجارية والتي تسوّقها شركة NI هي غير قابلة للاختبار أو للإصلاح من قبل شركة NI، وقد يضطر العميل إلى الاتصال بالمصنّع أو الناشر من أجل الخدمة أو أي مطالبات ضمان. لا تكفل شركة NI المنتجات التي لا تحمل علامة NI التجارية ولا تُلزم بخدمة ما بعد البيع، وهي لا تكون مسؤولة عنها، إذ أنّ هذه المنتجات تكون مكفولة ومسددة من المصنّع أو ناشر الخدمة. لا تُطبّق الكفالة المحدودة وبنود المسؤولية المتعلقة بالملكية الفكرية لشركة NI الواردة في هذه الاتفاقية على بيع وشراء المنتجات التي لا تحمل علامة NI التجارية. إنّ عبارة "المنتج/المنتجات التي لا تحمل علامة NI التجارية" تعني أية معدات، أو برامج، أو خدمات أطراف ثالثين، تبيعها شركة NI ولكن لا تحمل علامة شركة NI التجارية.

7. الخدمات. بالإضافة إلى بنود وشروط الإتفاقية الحاضرة، تكون الخدمات المزودة من قبل شركة NI هي أيضاً خاضعة لأي اتفاقيات خدمات أو تصاريح بالأعمال متفق عليها خطياً من قبل الأطراف، أو بحسب الحال، تكون خاضعة لأحكام وشروط خدمات شركة NI المتوفرة على ni.com/legal/serviceterms والتي تبعاً للإشارة إليها تعتبر مدرجة في هذه الاتفاقية وتشكّل جزءاً لا يتجزأ منها.

8. سياسة إعادة المنتجات. شرط توافر متطلبات الإتفاقية الحاضرة، يجوز للعميل أن يعيد المنتجات خلال ثلاثين (30) يوماً اعتباراً من تاريخ الفاتورة. تحتفظ شركة NI بحق تكبيد العميل رسم إعادة تخزين بنسبة (15%)، بالنسبة لأي منتجات يتم إعادتها إلى شركة NI. لا يتم قبول أي إعادة من بعد انقضاء فترة ثلاثين (30) يوماً. يشترط أن يكون لدى العميل رقم إجازة بإعادة المنتجات (RMA)، لكي يتمكن من إعادة أي

منتجات. تتم الموافقة على إعادة المنتجات التي تم تصنيعها وفقاً لمواصفات العميل والمنتجات التي لا تحمل علامة NI التجارية، بحسب تقدير شركة NI الوحيد الإستراتيجي.

9. كفالة محدودة. تضمن شركة NI لمدة سنة واحدة (1) اعتباراً من تاريخ الفاتورة، أن تكون معداتها خالية من العيوب من حيث المواد والصناعة، التي تحول دون التوافق الأساسي للمعدات مع المواصفات التي تنتشرها شركة NI. تضمن شركة NI لمدة تسعين (90) يوماً اعتباراً من تاريخ الفاتورة (i) أن تعمل البرامج بصورة فعلية وفقاً للمستندات المرعية الاجراء المزودة مع البرامج و(ii) أن تكون وسيلة البرامج بالحالة التي سلمت من قبل شركة NI خالية من العيوب في المواد والصناعة. تضمن شركة NI أن يتم أداء الخدمات بطريقة جيدة وبارعة. في حال استلمت شركة NI إشعاراً بوجود عيب أو عدم مطابقة، خلال فترة الكفالة المرعية الاجراء، تقوم شركة NI بناء على تقديرها الخاص الإستراتيجي: (i) بإصلاح أو تبديل المعدات أو البرامج المتأثرة، (ii) بإعادة تشغيل الخدمات المتأثرة، أو (iii) بإعادة البدلات المسددة للمعدات أو البرامج أو الخدمات المتأثرة. تتم كفالة المعدات أو البرامج التي تم إصلاحها أو استبدالها خلال الفترة المتبقية من فترة الكفالة الأصلية أو فترة تسعين (90) يوماً، أيهما أطول. في حال اختارت شركة NI إصلاح أو استبدال المعدات، يجوز لشركة NI استخدام قطع أو منتجات جديدة أو مجددة، توازي القطع أو المنتجات الجديدة من حيث الفعالية والوثوق وتكون على الأقل معادلة وظيفياً للقطع أو المعدات الأصلية. يجب أن يحصل العميل على رقم إجازة بإعادة المنتجات (RMA) قبل إعادة أي معدات بموجب كفالة لشركة NI. يدفع العميل نفقات الشحن لإرسال المعدات المتأثرة إلى شركة NI، وتدفع شركة NI نفقات الشحن لإعادة المعدات إلى العميل. في حال استنتجت شركة NI من بعد فحص المعدات المرتجعة واختبارها، أن الكفالة المحدودة لا تغطي هذه المعدات، تبليغ شركة NI العميل بذلك وتعيد هذه المعدات على نفقة العميل. تحتفظ شركة NI بحقها بفرض بدل على فحص واختبار المعدات التي لا تغطيها الكفالة المحدودة. لا تُطبّق الكفالة المحدودة في حال كان عيب المعدات أو البرامج ناتجاً عن الصيانة، أو التجهيز، أو الإصلاح، أو المعايير غير المناسبين أو غير الكافين (الذين يقوم بأدائهم طرف آخر غير شركة NI)؛ عن التغيير غير المرخص به؛ عن البيئة غير المناسبة؛ عن استخدام مفتاح معدات أو برامج غير مناسب؛ عن استخدام أو تشغيل غير مناسب خارج نطاق مواصفات المعدات أو البرامج؛ الإمدادات الفولتية غير المناسبة؛ حادث، أو سوء استخدام، أو إهمال؛ أو خطر مثل الصواعق، أو الفيضان، أو غير ذلك من العوامل الطبيعية. تعتبر المعالجات الواردة أعلاه حصرية وعبرة عن المعالجات الوحيدة للعميل، تُطبّق حتى في حال فشلت هذه المعالجات في تحقيق هدفها الأساسي.

10. انعدام الكفالات الأخرى. ما لم يتم الاتفاق صراحةً على خلاف ذلك في هذه الاتفاقية، تُمنح المنتجات والخدمات "كما هي"، من دون كفالة من أي نوع كانت، وترفع شركة NI عن نفسها المسؤولية عن كافة الكفالات، الصريحة أو الضمنية، فيما يخص كافة المنتجات والخدمات، بما في ذلك أية كفالات ضمنية للتسويق، المتناسبة مع غرض معيّن، للملكية أو عدم الانتهاك، وأية كفالات قد تنشأ عن العادات التجارية أو سير التعامل. لا تكفل شركة NI، ولا تضمن، ولا تقوم بموجبه بأية إقرارات تتعلّق باستخدام أو بنتائج استخدام المنتجات أو الخدمات من حيث الصّحة، أو الدقة، أو الوثوق، أو غير ذلك. لا تكفل شركة NI أن يكون تشغيل المنتجات غير قابل للإقطاع أو أن تكون هذه الأخيرة خالية من الأخطاء.

11. التنبيه والتعويض على العملاء. يدرك العميل ويقر بأنّ المنتجات والخدمات غير مصممة، أو مصنّعة، أو مختبرة ليتم استخدامها في الأنظمة الخطرة للحياة أو السلامة، أو البيئات الخطرة أو أي بيئات أخرى تتطلب أداءً آمناً من التعطل، بما في ذلك في تشغيل المرافق النووية؛ وملاحاة الطائرات؛ ونظم التحكم في خطوط الطيران؛ ونظم إنقاذ الحياة أو نظم المحافظة على الحياة أو أي أجهزة طبية أخرى؛ أو أي تطبيق آخر قد يؤدي فيها خلل المنتج أو الخدمة إلى وفاة، أو إصابة شخصية، أو أضرار جسيمة لاحقة بالامتلاك أو ضرر بيئي (مشار إليها معاً بـ "استخدامات عالية المخاطر"). فضلاً عن ذلك، على العميل أن يتخذ خطوات حذرة للوقاية من إخلالات المنتجات والخدمات، بما في ذلك آليات مساندة وإغلاق. ترفع شركة NI صراحة عن نفسها المسؤولية عن أي كفالة صريحة أو ضمنية بشأن تناسب المنتجات أو الخدمات مع الاستخدامات العالية المخاطر. على العميل أن يدافع عن شركة NI ويعوّض عليها ويبرأها ويضمن عدم تعرّضها لأيّ من أو كل المطالبات، أو الخسائر، أو الأضرار، أو الإجراءات بما في ذلك الدعاوى، والتحكيم و/أو الإجراءات الإدارية والنفقات (بما في ذلك أتعاب المحامين المعقولة) الناشئة عن استخدام العميل للمنتجات والخدمات في أي استخدامات عالية المخاطر، بما في ذلك تلك الناشئة عن الادّعاءات بمسؤولية المنتجات، أو الإصابة الشخصية (بما في ذلك الوفاة) أو الضرر اللاحق بالملكية، سواء كانت أو لم تكن هذه الادّعاءات مستندة بصورة كاملة أو جزئية إلى إهمال شركة NI المتذرّع به أو الفعلي.

12. المسؤولية عن النظم والتطبيقات والتعويض الإضافي. يقرّ العميل بأنّه هو في النهاية من يكون مسؤولاً عن التحقق والتثبت من تناسب ووثوق المنتجات أو الخدمات، كلما كانت المنتجات أو الخدمات في نظامه أو تطبيقاته، بما في ذلك التصميم، والإجراءات ومستوى السلامة المناسبين لذلك النظام أو التطبيق.

فضلاً عن ذلك، على العميل أن يتخذ خطوات حذرة للوقاية من إخلالات المنتجات والخدمات عندما تكون المنتجات والخدمات داخلة في نظام أو تطبيق ما، بما في ذلك تأمين آليات المساندة والإغلاق. على العميل أن يحمي شركة NI ويعوّض عليها ويبرأها ويضمن عدم تعرّضها لأي من أو كل المطالبات، أو الخسائر، أو الأضرار، أو الإجراءات بما في ذلك الدعاوى، والتحكيم و/أو الإجراءات الإدارية والنفقات (بما في ذلك أتعاب المحامين المعقولة) الناشئة عن إدخال العميل للمنتجات أو الخدمات في نظامه أو تطبيقه، سواء كانت أو لم تكن هذه الادّعاءات مستندة بصورة كاملة أو جزئية إلى إهمال شركة NI المتذرّع به أو الفعلي.

13. المسؤولية عن الملكية الفكرية. توافق شركة NI على المدافعة في أي ادّعاء صادر عن طرف ثالث يتذرّع فيه بأنّ المعدات، أو البرامج أو الخدمات تنتهك أي براءة أميركية، أو حق نشر وتأليف، أو علامة تجارية ("الادّعاء")، شرط أن يبلغ العميل شركة NI فور علمه بأي ادّعاء، أو أي تذرّع بأنّه من الممكن وجود أسس لادّعاء ما، وعليه أن يمنح شركة NI السيطرة الوحيدة على الدفاع في الادّعاء وتسويته، وعليه أن يتعاون بشكل تام مع شركة NI في إعداد دفاع في أي ادّعاء. توافق شركة NI على أن تسدّد نفقات أي حكم نهائي أو تسوية، ناشئين عن أي ادّعاء، على أن يتم إبرام التسوية وفقاً لهذا البند. لا تكون شركة NI مسؤولة عن التسوية التي تتم من دون موافقتها الخطية المسبقة. على الرغم مما سبق ذكره، لا تكون شركة NI ملزمة بموجب هذا البند بتسوية أي ادّعاء يتعلق أو يكون ناشئ (أ) عن تعديلات العميل للمعدات، أو البرامج أو الخدمات؛ (ب) عن التخلّف عن استخدام المعدات، أو البرامج، أو الخدمات وفقاً للمستندات المرعية الإجراء المزوّدة من شركة NI؛ (ج) عن دمج، أو تشغيل، أو استخدام المعدات، أو البرامج أو الخدمات مع أي معدّات، أو برامج أو خدمات غير مزوّدة من شركة NI؛ (د) عن مراعاة شركة NI لمواصفات أو توجيهات العميل، بما في ذلك إدخال أي برامج أو مواد أخرى مزوّدة من العميل أو مطلوبة منه؛ أو (هـ) المنتجات التي لا تحمل علامة NI التجارية.

إنّ ما ذكر أعلاه يحدّد معالجة العميل الوحيدة لانتهاك أي براءة، أو علامة تجارية، أو حق تأليف ونشر، أو حقوق ملكية فكرية أخرى والمسؤولية التامة لشركة NI عن هذا الانتهاك. يحلّ هذا التعويض المحدود محل أي ضمانات قانونية أو ضمنية أخرى ضد الانتهاك.

في مطلق الأحوال، وفي حال ارتأت شركة NI، أنه من الممكن التذرّع بأنّ المعدات، أو البرامج أو الخدمات تشكّل انتهاكاً، وبهدف التخفيف من أية أضرار محتملة، يجوز لشركة NI، بخيارها الإستثنائي (i) تأمين

الحق للعميل في الاستمرار باستخدام المعدات أو البرامج أو الخدمات بتقديرها المنطقي؛ (ii) استبدالها بمعدات، أو برامج أو خدمات مماثلة خالية من ذلك الانتهاك؛ أو (iii) إعادة البدلات المدفوعة من العميل، وفي الحالتين (i) و (ii) يجب على العميل أن يقوم على الفور بإعادة المعدات لشركة NI و/أو إنهاء استخدام البرامج أو الخدمات.

14. حقوق الامتلاك. تحتفظ شركة NI بكل حق وملكية ومصلحة في أي حقوق ملكية فكرية متضمنة أو مكرّسة في المنتجات، أو ناتجة عن الخدمات، بما في ذلك أي تطورات تقوم بها شركة NI بناءً على طلب العميل أو تزوّد هذا الأخير بها بما يتناسب مع طلبه بموجب هذا العقد. ليس في هذا العقد ما يُعتبر أنه يمنح العميل أي حقوق تملك أو حقوق ترخيص في هذه الملكية الفكرية.

15. تحديد المسؤولية. لا تكون شركة NI مسؤولة عن (1) الأضرار الخاصة، أو غير المباشرة، أو العرضية، أو التأديبية، أو النموذجية، أو الاستتباعية، الناشئة عن أو المتصلة بهذه الاتفاقية أو المنتجات أو الخدمات؛ أو (2) أية أضرار ناشئة عن أو متعلقة: (أ) بالمنتجات أو الخدمات غير المتوفرة للاستخدام، بما في ذلك أية تكاليف للحصول على منتجات أو خدمات بديلة؛ (ب) خسارة، أو إفساد، أو خسارة استخدام أي منتجات، أو معدات، أو برامج أو بيانات؛ (ج) خسارة الإيرادات، أو الربح الفائت أو خسارة فرص الأعمال؛ (د) إيقاف الأعمال أو الإخلال في التشغيل؛ أو (هـ) المسؤولية من أجل تحقيق نتيجة معيّنة، حتى لو كان ذلك بناء على اقتراح من شركة NI. بقدر ما هو مسموح بموجب القوانين المرعية الاجراء، لا يجوز أن تتجاوز المسؤولية الكاملة لشركة NI الناشئة عن أو المتعلقة بهذه الاتفاقية أو المنتجات أو الخدمات، مبلغ البدلات المدفوعة من العميل للمنتج أو الخدمة المعيّنين اللذان تسببوا بهذا الادعاء. إنّ هذا البند: (1) يُطبّق على شركة NI ومرخصيها، ومورعيها، ومورديها (بما في ذلك مديريهم، ومسؤوليهم، وموظفيهم ووكلائهم)، (2) يظهر تخصيص المخاطر بين شركة NI والعميل في ضوء ثمن شراء المنتجات والخدمات، (3) يُطبّق حتى لو تمّ تبليغ شركة NI بإمكانية حدوث الأضرار وبصرف النظر ما إذا كانت هذه الادعاءات مستندة بشكل كامل أو جزئي إلى إهمال متذرّع به أو فعلي لشركة NI، و(4) سواء كانت هذه الأضرار مستندة إلى عقد، أو كفالة، أو مسؤولية ناشئة عن فعل الغير، أو إهمال، أو مسؤولية تقصيرية أو غير ذلك. بقدر ما تكون حدود المسؤولية الآتفة الذكر غير قابلة للإنفاذ أو لا تحقق هدفها الأساسي، تنحصر المسؤولية الوحيدة لشركة NI تجاه العميل بمبلغ 50,000 دولار أميركي.

16. القوة القاهرة. لا يجب أن تكون شركة NI مسؤولة عن أي تأخير في أو تخلف عن الأداء لأي سبب خارج عن سيطرتها المعقولة، بما في ذلك على سبيل المثال دون الحصر الأعمال الإرهابية، عوامل الطبيعة أو الأعمال الحكومية؛ تعطل الاتصالات، الكهرباء أو النقل؛ تخلف المتعاقدين أو الموردين؛ أو عدم القدرة على الحصول على الطبقة العاملة أو المواد الضرورية ("حالة القوة القاهرة"). إذا وُجدت حالة قوة القاهرة، تحتفظ شركة NI بالحق في إلغاء الطلبية المعنية من دون أن تتحمل أيّة مسؤولية تجاه العميل.

17. قوانين التصدير والعقوبات والمراعاة. إنّ المنتجات (التي لأغراض هذا البند يجب أن تتضمن البرامج والتكنولوجيا الداخلة في منتج وخدمة أو المزوّدة معها) التي يتم شراءها من شركة NI خاضعة للمراقبة بموجب أنظمة إدارة التصديرات الأميركية (الباب الخامس عشر من قانون الأنظمة الفدرالية، الجزء 730 وما يليه) التي تديرها دائرة الصناعة والأمن في وزارة التجارة الأميركية ("BIS") (www.bis.doc.gov) وغيرها من قوانين مراقبة التصديرات وأنظمة العقوبات الأميركية المرعية الإجراء، بما في ذلك تلك التي يديرها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة المالية الأميركية ("OFAC") (www.treas.gov/ofac). فضلاً عن ذلك، تخضع المنتجات الموزعة من مركز شركة NI للتوزيع، الواقع في أوروبا، إلى الرقابة بموجب نظام مجلس الاتحاد الأوروبي رقم 2009/428 ويمكن أن يكون تصديرها أو نقلها فيما بين الاتحاد الأوروبي أيضاً خاضعاً لشروط ترخيص إضافية بموجب نظام مجلس الاتحاد الأوروبي رقم 2009/428 ولوائحه التنفيذية. لا يجوز أن يتم تصدير أو إعادة تصدير المنتجات لأي بلدان يتم فيها فرض عقوبات من قبل الحكومة الأميركية (التي تتضمن حالياً كوبا، وإيران، وكوريا الشمالية، وجمهورية السودان، وسوريا ولكن التي من الممكن تعديلها من الحكومة الأميركية من وقت لآخر). يوافق العميل على أن يلتزم بقوانين التصدير والعقوبات التجارية الخاصة بجميع البلدان المعنية، ولن يصدر، أو يعيد تصدير أو يحوّل المنتجات التي يتم شراءها من شركة NI من دون الترخيص/التراخيص المشترطة، بما في ذلك ترخيص تصدير أو إعادة تصدير صادر عن السلطات الأميركية، أو من أجل أي وجهة استعمال محظرة أو من أجل استخدام نهائي ممنوع. قد تتطلب المنتجات أيضاً ترخيص/تراخيص التصديرات الصادرة عن السلطات المختصة قبل إعادة تصديرها إلى شركة NI. لا يُعد إصدار التسعير، أو الموافقة على طلبيات البيع، أو إصدار إجازة بإعادة منتجات ("RMA") من قبل شركة NI ترخيصاً بالتصدير. يقر العميل ويضمن أهليته أو خلاصته أنّه لا يُحظر عليه، بموجب القانون الأميركي أو القانون المرعي الإجراء، استلام المنتجات وبأنه لن يصدر أو يعيد تصدير أو يزود المنتجات لأي شخص أو شركة واردة على لائحة OFAC بشأن الرعايا المحددين بشكل خاص، أو على لائحة الأشخاص المرفوضين من BIS، أو لائحة الشركات، أو اللائحة غير المتحقق منها

أو أي لائحة أخرى مرعية الاجراء لأطراف محظورين. تحتفظ شركة NI بالحق في رفض و/أو إلغاء أي طلبية من دون أي مسؤولية تجاه العميل، في حال ارتأت شركة NI في أي وقت من الأوقات أنه من الممكن خرق ضوابط التصديرات أو قوانين العقوبات التجارية. انظر ni.com/legal/export-compliance لمزيد من المعلومات وطلب رموز تصنيف الإستيراد ذات الصلة (مثل HTS)، رموز تصنيف التصدير (مثل ECCN)، وغيرها من بيانات الاستيراد والتصدير.

18. القانون المطبق. مع مراعاة البند رقم 17، تُطبّق على هذه الاتفاقية قوانين لبنان، من دون الأخذ بعين الاعتبار مبادئ تنازع القوانين. يخضع الأطراف لاختصاص المحاكم في بيروت، لبنان. يتفق الأطراف صراحةً على أنّ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع لن تُطبّق على هذه الاتفاقية.

19. فترة التقادم. لا تكون شركة NI مسؤولةً عن أي مطالبة ناشئة عن و/أو متعلقة بهذه الاتفاقية و/أو موضوع هذه الاتفاقية حصلت بعد أكثر من سنتين على الحدث المسبب للأضرار التي أدت إلى الخسارة و/أو أدت إلى مطالبة من هذا القبيل (بغض النظر عما إذا كان هذا الحدث قابلاً للإكتشاف في ذلك الوقت).

20. التحديثات. تحتفظ شركة NI بالحق في تحديث هذه الاتفاقية في أي وقت كان، بحيث يبدأ مفعول التحديث لدى نشر النسخة المحدثة على: ni.com/legal/termsofsale؛ إلاّ أنّه يجب أن تُطبّق البنود والشروط السارية المفعول في وقت الشراء على شراء المنتجات أو الخدمات.

21. بنود عامة. تشكّل هذه الاتفاقية كما أي بنود موجودة فيها على سبيل المرجعية، الاتفاقية الكاملة بين الأطراف فيما يخص موضوع هذه الاتفاقية وهي تلغي جميع التفاهات أو الاتفاقيات السابقة، سواء كانت خطية أم شفوية، فيما يخص هذا الموضوع. يقر العميل بأنّه قرأ هذه الاتفاقية، وفهم هذه البنود ويوافق على التقيّد بها. لا يجوز أن يتم تغيير هذه الاتفاقية أو إضافة بنود عليها أو تعديلها باستخدام أي مستند آخر ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك خطياً من شركة NI. إن أي تأخير أو تخلف من قبل شركة NI في ممارسة أي حق لها بموجب هذه الاتفاقية ليس من شأنه ان يقلل من قيمة هذا الحق أو أن يُفسّر كتنازل عنه أو كتعديل له. إن التنازل عن أي نص من هذه الاتفاقية من قبل شركة NI يجب أن يكون خطياً ولا يجوز تفسيره كتنازل عن أي بند آخر منه أو كتعديل له، أو كتنازل مستمر عن أي نص. ينبغي أن يتم تفسير

مصطلح "بما في ذلك" كما هو مستخدم في الاتفاقية على أنه "بما في ذلك دون الحصر". لتجنب الشك، كلما تم استخدام مصطلح "شراء" في هذه الإتفاقية فيما يتعلق بالبرمجيات، يقصد به شراء ترخيص للعملاء من أجل إستخدام البرامج المطبقة. في حال اعتبر أي جزء، أو بند أو نص من هذه الاتفاقية غير قانوني، غير قابل للنفاد أو متعارض مع أي قانون مرعي الإجراء ونافذ، فلا يؤثر ذلك على صلاحية الأجزاء أو النصوص المتبقية من هذه الاتفاقية، وإن أي جزء، أو بند أو نص غير قانوني، غير قابل للنفاد، أو جزء متعارض، يجب أن يصحح من قبل محكمة تتمتع بسلطة ملزمة إلى أقصى حد ممكن لكي تعكس القصد من هذا الاتفاق. يتنازل صراحةً كل من الأطراف في ما يخص هذه الاتفاقية عن الفقه القائل بأن أي غموض وارد في عقد ما، يجب تفسيره ضدّ الطرف الذي قام مستشاره بتحرير العقد.